



## إشكاليات العدالة الانتقالية وتحدي بناء ذاكرة للهوية الوطنية في العراق

د. محمود عزو حمدو

أستاذ مساعد/ مركز بناء السلام والتعايش السلمي / جامعة الموصل/ العراق.

[dr\\_mahmoodazzo@uomosul.edu.iq](mailto:dr_mahmoodazzo@uomosul.edu.iq)



### المخلص

فكرة البحث: قدمت العدالة الانتقالية في العراق أيضا كمنهجية لإزالة الذاكرة التي ارتبطت بانتهاكات الماضي من قمع لحقوق الإنسان وقدمت العدالة التعويضية لجبر ضرر الضحايا مع ضعف في منهجية إزالة الذاكرة المرتبطة بالماضي، لذلك عانت التجربة العراقية من تحديات واضحة في التأسيس لذاكرة وطنية يمكن للمجتمع العراقي اعتبارها هوية وطنية بعيدا عن الانحيازات والانقسامات.

الهدف: مناقشة محريات الأوضاع في العراق عبر منظار العدالة الانتقالية ورؤية مدى اسهامها في بناء ذاكرة جديدة للعراقيين في محاولة لتصفية لث الزاعات والانتهاكات.

المنهجية: وانتهج بحثنا فضاء المنهج التحليلي، كما تم الاستفادة من المنهجين التاريخي والوصفي في سرد الوقائع والتعريفات الخاصة.

النتائج: حاجة العدالة الانتقالية في العراق لتكون مرتكزا لبناء الهوية الوطنية في العراق الى تفعيل القانون كحكم وحاكم اعلى، الى وامج للتربية والتعليم تحترم خصوصيات التوع في العراق، وتدشن عملية قبول الاخر.

الخلاصة: فان عملية بناء ذاكرة للهوية الوطنية في العراق يتوجب ان تعتمد على تعزيز سلطة القانون الذي يفصل في المنزعات ويمنع ايقاع العقاب او الاقتصاص الخاص بيد الافراد ومن ثم يقضي على نورع الانتقام.

### معلومات الأرشفة

الاستلام: ٢٠٢٦/٤/١٦

المراجعة: ٢٠٢٦/٥/٢٠

القبول: ٢٠٢٦/٦/٢٥

النشر الإلكتروني: ٢٠٢٦/٧/١

### المراسلة

محمود عزو حمدو

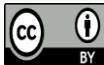
### الكلمات المفتاحية

هوية وطنية؛ ذاكرة؛ العراق؛ ما بعد الزاعات؛ حقوق الإنسان.

### الاقتباس

حمدو، محمود. ع. (٢٠٢٦). إشكاليات العدالة الانتقالية وتحدي بناء ذاكرة للهوية الوطنية في العراق. مجلة دراسات إقليمية. ٢٠(٦٩). ١٧٩-٢٠٢.

<https://doi.org/10.33899/rs.j.v20i69.62582>





## The Challenges of Transitional Justice and Building National Identity Memory in Iraq

Dr. Mahmood A. Hamdo <sup>ID</sup>

Assist. Prof./ Peacebuilding and Peaceful Coexistence Center / University of Mosul / Iraq.  
[dr\\_mahmoodazzo@uomosul.edu.iq](mailto:dr_mahmoodazzo@uomosul.edu.iq)

### Article Information

Received: 16/4/2026

Revised: 20/5/2026

Accepted: 25/6/2026

Published: 1/7/2026

### Corresponding

Mahmood A. Hamdo

### Keywords

National Identity,  
Memory, Iraq, Post-  
Conflict, Human Rights.

### Citation

Hamdo, M. A. (2026).  
The aChallenges of  
Transitional Justice and  
Building National Identity  
Memory in Iraq. *Regional  
Studies Journal*. 20(69).  
179-202.  
<https://doi.org/10.33899/rj.v20i69.62582>

### Abstract

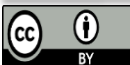
**Research Idea:** Transitional justice in Iraq is conceptualized as a mechanism for managing collective memory in relation to past human rights violations and repression. While compensatory justice has been implemented to redress victims, significant weaknesses remain in approaches to memory management. As a result, Iraq faces challenges in establishing a shared national memory that can underpin national identity beyond social and political divisions.

**Objective:** This study examines the Iraqi context through transitional justice and explores its role in constructing collective memory aimed at addressing the legacy of conflict and human rights violations.

**Methodology:** The study adopts an analytical approach supported by historical and descriptive methods to examine events and relevant concepts.

**Results:** The findings indicate that transitional justice in Iraq should serve as a foundation for building national identity. This requires strengthening the rule of law, implementing education programs that respect cultural diversity, and promoting acceptance of the other.

**Conclusion:** The study concludes that building a collective national memory in Iraq depends on reinforcing the authority of law as the main mechanism for dispute resolution and preventing individual retaliation, thereby eliminating the impulses of revenge.



© Authors, 2024, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>)

يعد موضوع العدالة الانتقالية بمثابة مدخل ضروري ومهم لبناء استقرار مجتمعي وقيمي وقانوني لمرحلة ما بعد النزاعات والحرب الأهلية أو التخلص من أنظمة استبدادية وقمعية اتسمت بممارسة الانتهاكات الخاصة بحقوق الإنسان بشكل واسع وكبير. وشكلت مسارها في التطبيق بعد النكبات التي تعرض لها جماعات وشعوب اما من جماعات اخرى حاولت ابادتها وانتهاك حقوقها أو من أنظمة استولت على الحكم بالقوة. إذ تشتمل سلسلة الاجراءات فيه، عبر انصاف الضحايا ومحاسبة مرتكبي تلك الجرائم ولاسيما التي تتعلق بالحقوق والحريات الاساسية للمواطنين، وتسهم في تخفيف حدة الاحتقانات السياسية والمجتمعية والثقافية التي تتجلى في هذه المرحلة. وقد مر العراق بعد عام ٢٠٠٣ بتجربة للعدالة الانتقالية حاول من خلالها تصفية ارث الانتهاكات التي تعرض لها المواطنون خلال حقبة حكم البعث في العراق، وعمل بموجبها فتح تلك الملفات التي كانت تشكل جرائم ضد الانسانية ومحاولة تعويض المتضررين من تلك الاعمال، في محاولة لتأسيس ذاكرة جديدة للعراق يتجاوز بموجبها تلك الحقبة.

كما ان محاولات التأسيس لتجربة العدالة الانتقالية في العراق لم تخل من بعض التحديات التي واجهتها سواء في التطبيق او إقرار التشريعات اللازمة التي يمكنها استيعاب حجم الانتهاكات والاضرار التي اصابت حقوق الانسان ومن ابرزها ما تعرض له العراق من تنامي الجماعات الإرهابية وبرزها تنظيم داعش الإرهابي وممارساته تجاه حقوق الانسان من تهجير وسبي ومصادرة ممتلكات ومحاصرة افراد المجتمع واتخاذهم دروع بشرية. وهي خطوات لا ريب أنها مهمة لكنها سرعان ما أصبحت تعكس حالة الارياك العامة للدولة فضلاً عن حالة تسييس العدالة. وقد وُجّه النقد إلى بعض المؤسسات الحكومية التي عملت على قضايا العدالة الانتقالية كمؤسسة الشهداء ومؤسسة السجناء السياسيين، مثلاً، بأنها تعبر عن الأيديولوجية السياسية لمؤسسيها وأنها تركز إلى حد كبير على ضحايا مرتكب واحد للانتهاكات، ألا وهو حزب البعث، وليس على فئات أوسع نطاقاً من الضحايا أو السجناء السياسيين أو غيرهم ممن عانوا من الانتهاكات على امتداد الفترة التي عقت استقلال العراق.

**هدف البحث:** يهدف البحث بشكل اساسي الى تسليط الضوء أولاً على مجريات الاوضاع في العراق عبر منظار العدالة الانتقالية ورؤية مدى اسهامها في بناء ذاكرة جديدة للعراقيين في محاولة لتصفية ارث النزاعات والانتهاكات وهو امر كان مثار ملاحظة عند كثير من المختصين بمجريات الوضع العراقي. ويستكمل الهدف البحثي عبر بيان موضوعات العدالة الانتقالية في العراق ما بعد داعش من قضايا اساسية من اهمها ملف المفقودين والاختفاء القسري والذين أعدمهم داعش. كما أن ثمة توجه لتصفية ارث وملفات الانتهاكات التي حدثت وهي موضع شروط دولية ابتدأت بقرار مجلس الامن ٢٣٧٩ الخاص بمحاسبة مجرمي داعش وتوثيق الانتهاكات التي حصلت من سبي الايزيديات وانتهاك حقوق المواطنين في هذه المناطق.



**أهمية البحث:** ترجع أهمية البحث عرض ومناقشة تجربة العدالة الانتقالية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ لكونها تجربة امتزجت فيها العدالة الانتقالية مع عدد كبير يصل الى مئات الالاف من المتضررين ماديا فضلا عن حالات كبيرة من فقدان والاختفاء القسري وتدمير الموروث الثقافي والرموز الدينية. علاوة على أن الذاكرة الجماعية تسهم في ايجاد اسس وركائز متينة لعملية توطيد وبناء السلام والاستقرار الاهلي والمدني وهو امر يشكل حاجة ماسة للعراق بعد مرحلة من الاضطرابات والعنف الطائفي.

**إشكالية البحث:** لقد عملت إجراءات العدالة الانتقالية في العراق في مرحلة ما بعد ٢٠٠٣ وبالمنهجية التي طبقت فيها، على زيادة حدة الانقسام المجتمعي خاصة تلك المرتبطة بالانتهاكات والتمييز في تصنيف تلك الانتهاكات، والسؤال الذي يثار هنا: هل البنية المؤسسية والمجتمعية العراقية متهيئة لموضوعات العدالة الانتقالية؟، ومن هذه السؤال الرئيس تثار عدة أسئلة فرعية وهي: هل العدالة الانتقالية في العراق محل إجماع؟ وهل كانت مثار نقاش جماعي وتبلورت كفكرة نتيجة مطلب اجتماعي؟ وهل ساهمت محاكمة بعض اركان النظام ما قبل ٢٠٠٣ في توطيد السلم الاهلي؟ ماهي أسباب غياب المحاسبة للمسؤولين والمقصرين عن تلك الانتهاكات؟ كيف اسهمت المحاكمات لأعضاء النظام السابق قبل عام ٢٠٠٣ التي حدثت امام وسائل الاعلام في زيادة حدة خطاب الكراهية بين العراقيين؟ وهل تم الاتفاق على ما يتم تذكره وما هو ممنوع التذكر فيه؟ وكيف ساهمت الذاكرات الفرعية في طغيانها على النسيج الوطني العراقي.

**فرضية البحث:** ينطلق البحث من فرضية مفادها: (إن تطبيقات العدالة الانتقالية في العراق شكلت مساراً انتقائياً ذات طابع إشكالي انعكس على السلم الاهلي والمدني في العراق غيبت فيه الهوية الوطنية عبر طغيان الهويات الفرعية وذاكرتها الاحادية).

**منهجية البحث:** تتحو الدراسات الانسانية نحو مناهج بحثية علاوة على المداخل البحثية التي يتم توظيفها والاستفادة منها : وانتهج بحثنا فضاء المنهج التحليلي لقراءة جملة الاحداث التي مرت على العراق واثرت على بناء الهوية الوطنية فيه، كما تم الاستفادة من المنهجين التاريخي والوصفي في سرد الوقائع والتعريفات الخاصة .علاوة على توظيف المداخل البحثية في هذا الشأن، إذ شكل المدخل البحثي النظري التاريخي التحليلي للأحداث والوقائع في العراق للعدالة الانتقالية وكيفية بناء الهوية الوطنية فيه .كما تم الاستفادة من المدخل الاستقصائي الاستشراقي في بيان جملة التحديات والمخاطر التي ترتبت على غياب الاتفاق على العدالة الانتقالية، وتعطيل الذاكرة الجماعية بما اثر سلبا في انتاج اشكالية الهوية الوطنية في العراق .

**هيكلية البحث:** قسم البحث الى ثلاثة مباحث رئيسة فضلا عن مقدمة وخاتمة، تضمن المبحث الاول: العدالة الانتقالية في العراق (ضعف التشريعات، الانتقائية)، إما المبحث الثاني فرض: الذاكرة وخطاب الكراهية في العراق، في حين ناقش المبحث الثالث: نحو بناء ذاكرة للهوية الوطنية في العراق.

## المبحث الأول

### العدالة الانتقالية في العراق (ضعف التشريعات، الانتقالية).

تشكل مسار العدالة الانتقالية في العراق بعد ٢٠٠٣ بعد الغزو الأمريكي للعراق، وذلك كجزء من عملية محاسبة قادة وarkan النظام السياسي في العراق قبل ٢٠٠٣، وتمخضت تلك الاجراءات عن اقرار عدد من القوانين والتشريعات، التي خصصت لهذا الموضوع المتعلقة بالمحاسبة عن الجرائم ضد الانسانية التي وقعت خلال مدة الحكم من تموز ١٩٦٨ - ايار ٢٠٠٣، بيد أن موضوع العدالة الانتقالية في العراق لا يمكن استيعابه الا عبر تقسيم هذا المبحث الى ثلاثة نقاط رئيسية، تتناول الاولى، ماهية العدالة الانتقالية، إما الثانية فخصصت لموضوع، التشريعات العراقية وقضايا العدالة الانتقالية، في حين تطرقت الثالثة الى العدالة الانتقالية هيمنة السياسي على القانوني .

### أولاً: ماهية العدالة الانتقالية:

تُعدّ تجربة العدالة الانتقالية من التجارب الحديثة، ولاسيما ما بعد الحرب العالمية الثانية، وجاءت نتيجة للأحوال التي مرت على كثير من الدول من حدوث مشكلات وانتهاكات لحقوق الانسان سواء من انظمة حكم او من جماعات مسلحة انتهكت خلالها الحقوق الاساسية، علاوة على جرائم الابادة الجماعية من قتل على الهوية وتهجير وابعاد للسكان ومنع التكاثر .

واذ كان من المتفق بان العدالة تعني في مفهومها التقليدي هي إنصاف الضحايا، فان العدالة الانتقالية تشترك معها كما يرى عبد الحسين شعبان " في احقاق الحق وإعادته إلى أصحابه وفي كشف الحقيقة وفي جبر الضرر وتعويض الضحايا، وخصوصا لما له علاقة بالقضايا السياسية والمدنية العامة " لكن ثمة تمايز عنها في كونها تُعنى بالفترات الانتقالية كالانتقال من حالة النزاع والحرب الاهلية الى حالة السلم الداخلي، أو الانتقال من حكم تسلطي دكتاتوري إلى حالة من الانفراج السياسي والانتقال الديمقراطي وغيرها من الحالات، والاهم فيها انها تسعى الى جبر الضرر لدى ضحايا الانتهاكات الخطيرة وخصوصا ذات الابعاد الجماعية (شعبان، ٢٠١٣، ١٦٤).

وتتميز العدالة الانتقالية بخصائصها الثلاث، وهي اعتمادها مقارنة شمولية ومتكاملة في معالجة ارث الانتهاكات الجسيمة عبر تقصي الحقائق لجبر الضرر ورد الاعتبار للضحايا وانصافهم، ومنع تكرار الانتهاكات. وتتسم كذلك بقدرتها على الابقاء على التوازن المطلوب لأهدافها حسب خصائص كل مجتمع ومقتضيات الواقع. وتتميز من جهة ثالثة باعتمادها على مقارنة تكون الضحية في مركزها من خلال دعم الضحايا وانخراطهم ومشاركتهم فيه واستفادتهم من نتائجه (بلكوش، ٢٠١٤، ٤٠).



وتعرف العدالة الانتقالية بانها: "استجابة للانتهاكات المنهجية أو الواسعة لنطاق حقوق الانسان، تهدف الى تحقيق الاعتراف الواجب بما كابده الضحايا من انتهاكات، وتعزيز إمكانيات تحقيق السلام والمصالحة والديمقراطية". وتلك تتم عبر إقامة الدعوى القضائية على مرتكبي الانتهاكات من الافراد، وارساء مبادرات لتحري الحقائق لمعالجة انتهاكات الماضي، عبر تقديم التعويضات لضحايا انتهاكات حقوق الانسان، والعمل على اصلاح المؤسسات كالشرطة والمحاكم، فصلا عن التمهيد لعمليات المصالحة في المجتمعات المنقسمة على نفسها (المركز الدولي للعدالة الانتقالية، ٢٠٠٩).

ويعود ظهور العدالة الانتقالية بشكلها وصورتها الحالية، إلى تغير طبيعة الحرب، فبحلول نهاية القرن العشرين كان ما لا يقل عن ٩٣٪ من الصراعات العنيفة في انحاء العالم لا يدور بين الدول، وإنما داخل الدول، ولما كانت هذه الصراعات غالباً ما تترافق مع انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان، فإن ذلك حتم الوصول الى شكل من أشكال العدالة بين الأطراف من أجل ضمان الاستقرار في المستقبل، مع الإشارة الى أن ابرز الانتهاكات كانت تستهدف المدنيين بهدف زرع الخوف وإجبار المجتمعات المحلية المستهدفة على التعاون، وتشريد السكان، أو السيطرة على مناطق من الأرض، أو تعزيز مصالح جماعة عرقية أو دينية أو سياسية بعينها، أو تحقيق مزايا لقوة عسكرية أضعف تخوض صراعاً ضد الدولة بقواتها وأسلحتها بصورتها الطاغية (زيادة، ٢٠١٣، ٣٧).

وعليه فان العدالة الانتقالية اتسقت مع الحاجة اليها نتيجة تكرار انتهاك حقوق الانسان، وبما اصبح يشكله ذلك من زيادة حدة العنف، في المجتمعات التي تتسم بالتنوع الاجتماعي والسياسي، فضلا عن زيادة المطالبة بالخيار الديمقراطي وما يستتبع حالات الانتقال الى الديمقراطية من جهود مضمينة من قبل المجتمعات في مواجهة ادوات الاستبداد والدكتاتورية، وكل نزوع نحو تعزيز الديمقراطية لا بد وأن يترافق ذلك مع الجهود نحو ارساء اسسها بشكلها الصحيح، وتلك مهمة لا يكتب لها النجاح أو لن تكتمل الا عبر تصفية الارث أو الملف الذي جعل عملية الانتقال وفق الخيار الديمقراطي مستعصية. وهو ملف الانتهاكات والجرائم ضد الانسانية. وعبر تصفية ذلك الملف أو الارث فان عوامل تدعيم البناء والاستقرار السياسي تضحى ممكنة وقابلة للتطبيق.

#### ثانياً: التشريعات العراقية وقضايا العدالة الانتقالية:

عمل بموضوع العدالة الانتقالية في العراق، وفق عدة اجراءات وقوانين علاوة على القرارات التي اتخذت في هذا الموضوع، بيد أنها لم تتسق بشكل منظومة خاصة لإجراءات واعمال العدالة الانتقالية أو تصدر بقانون خاص يتضمنها، كما هو الحال في تجارب عربية كالتجربة التونسية، أو تجارب دولية كتجربة جنوب افريقيا أو رواندا.

بدأت اعمال العدالة الانتقالية في العراق في شهر ايار ٢٠٠٣ وذلك بجملة من الاوامر والقرارات التي اصدرتها سلطة الاحتلال الامريكي آنذاك مع اصدار امر اجتثاث البعث والذي كان ينص على فصل البعثيين من كل وظائفهم ابتداء من الدرجة الحزبية عضو فرقة فما فوق، وتشكيل هيئة خاصة بذلك، ومن ثم مجموعة الاوامر المتعلقة بعودة المفصولين السياسيين الى وظائفهم وفتح المقابر الجماعية. أعقب ذلك وبعد اجراء اول انتخابات الجمعية الوطنية العراقية في ٣٠ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٥ والتي كانت ملقاة على عاتقها مهمة اساسية وهي كتابة الدستور الدائم وقرار بعض التشريعات الخاصة بالمرحلة الانتقالية، اذ تم اصدار قانون رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ الخاص بالمحكمة الجنائية العراقية وجاء في المادة (١) ثانياً، تحديد للجرائم التي تسري عليها ولاية المحكمة، جرائم الابادة الجماعية، الجرائم ضد الانسانية، جرائم الحرب (وزارة العدل، ٢٠٠٥).

واستكمالاً لمتطلبات واجراءات العدالة الانتقالية في العراق لمعرفة وتحديد الجناة والتحقيق معهم، سن في عام ٢٠٠٦ قانون حماية المقابر الجماعية رقم (٥) لسنة ٢٠٠٦، وجاء في المادة (١) أولاً، والفقرات (ب)، (ج)، (د)، ما يلي (وزارة العدل، ٢٠٠٦):

ب- تنظيم عملية فتح المقابر الجماعية وفقاً للأحكام الشرعية والقيم الانسانية بقصد التعرف على هويات الضحايا وما يتبع ذلك من آثار شرعية وقانونية في حدود احكام هذا القانون.  
ج- حفظ وحماية الادلة التي يمكن الاستدلال بها على هوية الضحايا.  
د- تحديد هوية الجناة والمساعدة في جمع الادلة ضدهم لثبات مسؤوليتهم الجنائية عن الجرائم وتقديمهم الى القضاء.

وفي الإطار ذاته فقد كان في العراق عدد من الاجراءات والتشريعات لمحاسبة المنتمين الى حزب البعث ومنها اوامر سلطة الاحتلال باجتثاث البعث ومنعهم من العمل في مؤسسات الدولة، أعقب ذلك فيما بعد اصدار قانون المساءلة والعدالة رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٨ الذي تشكلت بموجبه هيئة تسمى هيئة المساءلة والعدالة والتي حلت محل هيئة اجتثاث البعث التي شكلتها سلطة الاحتلال آنذاك.

ولما تشترطه العدالة الانتقالية من انصاف الضحايا، فقد شرع قانون مؤسسة الشهداء رقم (٢) لسنة ٢٠١٦، وجاء تعريف القانون للشهيد في المادة (١) أولاً (أ) " المواطن العراقي أو أي شخص آخر مقيم في العراق ضحى بحياته أو فقدها بشكل مباشر نتيجة ارتكاب حزب البعث البائد أي من جرائمه ومنها الاعدام أو السجن أو التعذيب أو نتيجتهما أو الابادة الجماعية أو الاسلحة الكيميائية أو الجرائم ضد الإنسانية أو التصفيات الجسدية أو التهجير القسري أو من غيب أو وجد في المقابر الجماعية أو الهارب من الخدمة



العسكرية، وذلك بسبب معارضته في الرأي أو المعتقد أو الانتماء السياسي أو تعاطفه مع معارضيه أو مساعدته لهم" (وزارة العدل، ٢٠١٦).

كما شرع في عام ٢٠٠٩ قانون رقم ٢٠ قانون تعويض المتضررين من العمليات الإرهابية والاختفاء العسكرية وهو خاص بالتعويض عن الممتلكات المادية والأشخاص سواء كانت إصابة ام فقدان ام استشهاد (وزارة العدل، ٢٠١١، ٣).

كما صدر قانون الناجيات الايزيديات في عام ٢٠٢١ وكان يختص بمعالجة اثار الانتهاكات الجسمية التي تعرضت لها النساء الايزيديات في نينوى نتيجة سبي واختطاف تنظيم داعس لهن (وزارة العدل، ٢٠٢١، ٣).

من هنا، فقد سار العراق ضمن اجراءات العدالة الانتقالية في اقرار حزمة من التشريعات التي تتسجم مع متطلبات الموضوع، بيد أن العامل الابرز المشترك في التشريعات التي عرضت سالفاً، بأنها اتجهت لتحديد موضوع العدالة الانتقالية ضمن المدة الواقعة بين ١٩٦٨ - ٢٠٠٣، وهي مدة بقت ضمن الجدل السياسي في العقل العراقي بين مؤيد ومعارض لها وهو ما سينعكس تباعا في الرؤية العامة العراقية بأن ثمة هيمنة للسياسي على القانوني في العراق حتى في موضوع العدالة الانتقالية.

ومن جانب اخر فقد حصل العراق على الدعم الدولي في ملف اخر وهو جرائم وانتهاكات داعش، وصدر في هذا الشأن القرار ٢٣٧٩ من مجلس الامن الدولي في ٢١ ايلول/سبتمبر ٢٠١٧ وطلب وفق قرار تشكيل فريق يرأسه مستشار خاص يقوم بجمع الادلة والوثائق والقرائن التي تدين داعش بجرائم ضد الانسانية وجرائم الابادة الجماعية وجرائم الاسترقاق والخطف وتدمير الممتلكات الدينية والثقافية، على ان يعمل ذلك بما لا يتعارض مع الاختصاصات الوطنية للقضاء العراقي (الأمم المتحدة، ٢٠١٧).

### ثالثاً: العدالة الانتقالية هيمنة السياسي على القانوني في العراق:

لا ريب في أن تصفية ارث وتركبة الانتهاكات والجرائم التي تحدث خلال مراحل معينة، تعد ضرورة متلازمة مع اشتراطات بناء الاستقرار والسلم الاهلي والمجتمعي، عبر اعادة هيكلة العقل السياسي الجماعي لمجتمع ما باتجاه انصاف الضحايا ومحاسبة المجرمين وتخليد وبناء ذاكرة للضحايا تكون بمثابة درس وقدة للأجيال اللاحقة حتى لا تقع فريسة الذهاب نحو مزيد من الانتهاكات من أجل تصفية الحسابات مع الخصوم.

ولان العراق من الدول التي بتجارب انتهاكات كثيرة وكبيرة وجسيمة في سجل حقوق الانسان، فقد كان لزاما عليه ان يسير في مجال تجرية العدالة الانتقالية، وقد عمل القائمون على التشريعات العراقية بوضع اسس لتصفية ارث المرحلة التي حددت على أنها شهدت أكبر الانتهاكات واكثرها وهي المدة الواقعة بين الاعوام ١٩٦٨-٢٠٠٣، عبر جملة من القوانين والاجراءات التي تم عرضها في النقطة السابقة ومنها

على سبيل المثال لا الحصر تشكيل المحكمة الجنائية العراقية العليا، وكذلك مؤسسة الشهداء ومؤسسة السجناء السياسيين بيد أن ما سجل على الحالة العراقية من تفاوت في اليات التطبيق جعل التجربة العراقية في هذا الشأن تنحى منحى سياسي. فقد كانت النية من تشكيل مؤسسات العدالة الانتقالية في العراق الى " تحقيق الاصلاح المؤسسي والاجتماعي، كما تعمل على ارساء فلسفة التسامح وقبول الآخر والتكامل الاجتماعي، إضافة الى تحقيق التوازن بين المصلحتين (الضحية والمذنب). أما في الجانب القانوني فقد هدفت الى ارساء فكرة سيادة القانون كقوة لا يمكن تجاوزها او خرقها" (فتح الله، ٢٠١٤، ١٤٣).

ومن جهة اخرى فان " إنشاء تلك المؤسسات لعب إلى حد ما دوراً كبيراً في عدم تأجيج الصراعات الانتقامية في وقت مبكر في المجتمع العراقي، بعد سقوط النظام السابق، حيث إن المجتمع أخذ ينظر ويتطلع إلى آلية التنفيذ التي من الممكن أن تكون على أسس قانونية، غير أن التدخل السياسي في عمل تلك المؤسسات جعلها تحيد عن احترافيتها وأهدافها شيئاً فشيئاً، وحولها من مؤسسات تعمل على درء الفجوة بين أبناء المجتمع العراقي وإعادة بنائه مجدداً، على أسس اجتماعية بعيدة عن الصراعات الطائفية والعرقية والمذهبية، إلى مؤسسات سياسية أو وسائل يمكن استخدامها للتخلص من غير المرغوب بهم، أو ممن لا ينصاعون للأوامر الصادرة من الادارة التنفيذية " (فتح الله، ٢٠١٤، ١٤٤).

وقد سجّل عدد من الملاحظات على طبيعة الاجراءات التي اتخذت في مجالات وميادين تطبيق العدالة الانتقالية في العراق، وكانت في مقدمتها ضعف الرؤية والضبابية في التعامل مع هذا الملف، إذ شكلت ردة فعل وليس فعل تأسيس لمرحلة جديدة في العراق، يكون فيها القانون هو الحكم في فك الاشتباك في الاختلاف حول ما جرى في العراق سواء قبل ٢٠٠٣ أم بعد ٢٠٠٣؛ ففي جانب التشريعات فثمة قصور كبير يعترى العملية التشريعية في هذا الجانب فقانون حماية المقابر الجماعية شرع بعد أن تم فتح المقابر والعبث بمحتوياتها، والحال ينطبق على تعويض وجبر الضرر فتأخر تشريع قوانين المؤسسات الخاصة بذلك ومنها مؤسسة الشهداء ومؤسسة السجناء السياسيين (سيسونز والساعدي، ٢٠١٣، ١٩-٢٠).

علاوة على ذلك لم يشرع قانون يحفظ ذاكرة الضحايا وينصفهم عبر مناهج التربية والتعليم. بيد أن الالهام ما جرى في اروقة المحكمة الجنائية العراقية العليا، اذ ثمة دافع حزبي كبير في الدفع بقضايا معينة دون غيرها من القضايا ومن أهمها قضية الدجيل، وكذلك اعدام التجار، فضلا عن قضية الانفال وتجفيف الالهوار. إذ طغى فيها الجانب السياسي بشكل واضح سواء عبر المؤتمرات الصحفية التي كان يدعو فيها السياسيون ويوجهون أوامرهم لسلطات المحكمة الجنائية بتشديد الاحكام وايقاع العقوبات وهو ما عد تدخلا سياسياً في عمل الاجهزة القضائية. والحال ينطبق على اجتثاث البعث اذ كانت الاجراءات التي اتخذت آنذاك وأدت تلك الاجراءات الى تسريح الموظفين بناء على رتبهم وليس سلوكهم، وكان التدخل الابرز لهيئة اجتثاث البعث كما يقول تقرير المركز الدولي للعدالة الانتقالية عبر تدخلها وممارسة الضغوط حتى



على المحكمة الجنائية العراقية العليا، إذ تعتبر عملية الفرز القضائي شأنًا معقدًا؛ فنظراً لضرورة استقلال القضاء، لا ينبغي لهيئة تنفيذية (هيئة اجتثاث البعث) خارجية أن تكون قادرة على فرض إعادة تعيين الموظفين في السلك القضائي أو تسريحهم، ونجحت الهيئة ثلاث مرات في التدخل في التعيينات القضائية المرتبطة مباشرة بمحاكمة صدام، فيما عرف بقضية الدجيل، الأولى في تموز / يوليو قبيل بدء المحاكمة عندما سعت لإقالة ١٩ موظفاً في المحكمة. والثانية جاءت في كانون الثاني / يناير ٢٠٠٦ بعد استقالة رئيس المحكمة القاضي رزكار أمين وبعد أن عين القاضي سعيد الهماشي بدلاً عنه مارست الهيئة ضغوطاً من أجل نقله من قضية الدجيل إلى قضية أخرى، ويرى تقرير المركز الدولي "إن عزل قاضي من دكة القضاء تنفيذاً لأمر تنفيذي هو انتهاك صارخ لمبادئ احترام السلطة القضائية" والمحاولة الثالثة كانت بعزل الهماشي من قضية الدجيل والتي سبقت النطق بالحكم بقضية الدجيل بأسابيع (سيسونز والساعدي، ٢٠١٣، ٢٠).

يتضح مما تقدم أن جملة الاجراءات والعمليات التي تمت في العراق، وهي ضمن المخاضات العسيرة التي مرت عليه بعد ٢٠٠٣، كانت تقع نظرياً ضمن العدالة الانتقالية، بيد أن ما يعجزها أن تشرع أو تأتي بسلة واحدة عبر اقرار قوانين تعالج مسببات الضرر الذي حدث وطبيعة الانتهاكات التي تراكمت مع ذلك، علاوة على جعل الفصل في ذلك لإجراءات القانون وحدها فهي الكفيلة بإنصاف الضحايا وتخليد ذكرتهم، لا أن تكون موضع مساومة خلال المواسم السياسية كالانتخابات وكجزء من اجراءات الضغط حتى على الخصوم السياسيين اثناء الانتخابات، فإجراءات العدالة الانتقالية لا تتجح ان خضعت لمساومات سياسية، وهي ليست برنامجاً انتخابياً تخوض بموجبه الاحزاب السياسية الانتخابات، وتتخلى عن ذلك البرنامج بعد الانتخابات كما حدث بإجراءات هيئة اجتثاث البعث خلال انتخابات ٢٠٠٦ و ٢٠١٠ و ٢٠١٤. تلك العرقلة في عمل العدالة الانتقالية في العراق اسهمت الى حد كبير من التخفيف من لمعانها وبريقها، وانتجت تشظياً في ذاكرة العراقيين تجاه رؤيتهم لوطنهم، وأسست لانقسام مجتمعي سيكون فيه خطاب الكراهية هو الخطاب السائد بين الاطراف المجتمعية.

لذلك فان العدالة الانتقالية بصيغتها التصالحية تؤكد إصلاح الضرر الناجم عن الفعل الخاطيء، ويُفضّل تحقيق ذلك من خلال العمليات التعاونية التي تسمح لجميع الأطراف الراغبين بالالتقاء، بأساليب وأشكال مختلفة، وتصميم تدابير تضمن عدم إفلات المتسببين بالضرر من العقاب من جهة، وتُشركهم في تحمُّل مسؤولية جبر ضرر المتضررين، عبر إشراكهم بشكل فعّال في تدابير الجبر التي تُرضي المتضررين، وتُسهم في إعادة دمجهم بالمجتمع، بما يضمن عدم تكرار ما حدث. يعزّز هذا النهج من ملكية الضحايا ووكالتهم على حقوقهم وقضيتهم؛ لئتمكّنوا من التدخل مباشرة في أشكال الجبر المناسبة لهم ولمجتمعاتهم، بما يُتيح للأطراف المواجهة الإيجابية، الأمر الذي يُيسر لهم الاعتراف والاعتذار، وكذلك يفرض إجراءات عقابية إصلاحية تعود بالنفع على المجتمع وتجانسه (وهبة وعقيل، ٢٠٢٢، ١٦).

## المبحث الثاني

### الذاكرة وخطاب الكراهية في العراق

تسهم العدالة الانتقالية في المجتمعات التي خرجت من الانتهاكات والابادة الجماعية والجرائم ضد الانسانية، في اطفاء وتخفيف حدة الاحتقان وتجعل عملية قبول الآخر ضمن اولويات العمل في إطار بناء استقرار مستدام في تلك المجتمعات عبر بناء ذاكرة جديدة للوطن. لكن العراق ولكونه من البلدان التي تعيش على عدة ذاكرات تتباين احيانا وتصل حد التنازع والتنازع على من سيحكم أو لماذا حكم، أو من نحن أو متى وجدنا ضمن هذه الحدود التي تسمى بالعراق، جعلت من تغلغل خطاب الكراهية على مستوى الخطاب السياسي والثقافي والفكري سهلا عبر استثمار واستغلال تلك الفجوات التي كانت نتيجة طبيعية لعدم الاتفاق على ذاكرة للوطن تندمج فيها كل الذاكرات الاخرى التاريخية والدينية، والمذهبية، والقومية، والمناطقية. ومن اجل الاستفاضة بهذا الموضوع بشكل أكبر قسم المبحث الى ثلاثة نقاط اساسية، جاءت الاولى تحت عنوان ذاكرة العراق بين المأسسة والدين، إما الثانية فخصصت لموضوع التحريض على الذات الجماعية العراقية، في حين ناقشت الثالثة طغيان الهويات الفرعية.

#### أولاً: ذاكرة العراق بين المأسسة والدين:

يمارس الدين دوراً مهماً في المجتمع العراقي وكذلك في المنظومة الفكرية العراقية، ويعود ذلك الى سببين، الاول يتمثل في ان العراق كان موطن الكثير من الانبياء ومنهم ابراهيم عليه السلام، أما الثاني لان العراق يعد العاصمة الاسلامية الاكثر عمراً عبر عمر الدولة العباسية التي اتخذت من العاصمة بغداد آنذاك مقراً لحكمها السياسي والديني، يضاف الى ذلك فان العراق ظهرت منه كل المذاهب الاسلامية سواء المذاهب الاربعية عند أهل السنة أو مذهب الاثني عشرية الجعفرية للشيعنة. لذلك فان الذاكرة العراقية تجاه الاحداث الاسلامية الكبرى بقت مكتنزة لا بل ومكتنزة بالاحداث التي اثرت على مسار التاريخ الاسلامي، مع عدم اغفال اثر العراق في تنامي وانتعاش الديانات الاخرى كالمسيحية واليهودية. علاوة على الديانات الاخرى كالايزيدية والبهائية والصابئة المندائية .

وتعرف الذاكرة حسب ما ورد في موسوعة لالاند الفلسفية بأنها كل حفظ لماضي كائنٍ حيٍّ في حالة هذا الكائن الراهنة وهي "وظيفة نفسها قوامها معاودة انتاج حالة وعي سابقة مع هذه السمة التي يعترف بها الفاعل بصفقتها هذه " (لالاند، ٢٠٠١، ٧٨٣). وما تحتاجه الذاكرة فعل اخر هو التذكر وهو يتعلق بالقدرة على استعادة لحظة زمنية انتهت تحمل حدثاً أو صورة شريطة أن تبقى هذه المعلومات قائمة كلياً أو جزئياً لحين تثويرها عبر الاستعادة، ومن دون التذكر تبقى الذاكرة شبيهة ميتة أو صامتة كحال غيرها من الوسائل غير الانسانية، التي لها القدرة على الحفظ المجرد لا غير (عويز، ٢٠١٧، ١٥-١٦).



ولأنه لا نملك مورد آخر في ما يخص الإحالة إلى الماضي سوى الذاكرة عينها كما يؤكد بول ريكور فقد الصق بها طموح، ادعاء وهو أنها أمينة للماضي، وإذ يحمل على الذاكرة بأنها غير جديرة بتقنتنا إلا في الحدود الدنيا، فإن ذلك يحصل لأنها المورد الوحيد والأوحد من أجل الدلالة على طابع الماضي لما نعلن أننا نتذكره. ويجزم ريكور باننا لا نملك أفضل من الذاكرة من أجل الدلالة على أن شيئاً معيناً قد حصل، قد حدث. أما الشهادات الكاذبة فلا يمكن إمطة اللثام عنها إلا من قبل هيئة نقدية لا تستطيع أن تفعل أكثر من أن تلجأ الى شهادات معروفة أكثر بأهليتها للثقة وتعارض بها الشهادات التي هي موضع الريبة والشبهة. والشهادة تشكل البنية الأساسية للمرور بين الذاكرة والتاريخ (ريكور، ٢٠٠٩، ٥٥-٥٦).

وشهد العراق منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢٠ ومن ثم استقلاله في عام ١٩٣٢ محاولات حثيثة، لأجل بناء ذاكرة جماعية متفق عليها بين العراقيين عبر انتهاج السبيل المؤسساتي لذلك ومحاولة بناء ذاكرة تصلح لبناء دولة-أمة. وانتهت تلك المحاولات بعد انقلاب تموز/يوليو ١٩٥٨ وتحول على أثرها النظام الى نظام جمهوري وصف بالشعبي، واستمرت سلسلة الانقلابات خلال عقد الستينات من القرن الماضي الى تموز/يوليو ١٩٦٨، باستيلاء حزب البعث على السلطة عبر انقلاب عسكري واستمر في الحكم حتى عام نيسان/ابريل ٢٠٠٣، وتم انهاءه عبر الغزو الامريكي للعراق. وتمثل العامل الابرز لعملية ادماج الذاكرات العراقية بذاكرة واحدة كما هو الحال في العديد من التجارب العربية بخلق الميل لتدخل الجيوش الحديثة وارتباطها بفكرة الدولة، إذ بدت كما يرى عزمي بشاره كأنها تمثل الدولة في مقابل الجماعات والفئات والواحد في مقابل التعدد، والنظام مقابل التشتت والمصلحة العامة في مقابل المصالح الجزئية للقوى الاجتماعية والسياسية. وهي فوق كل هذا تملك القوة. وتجسدت الخطورة الحقيقية في ادعاء الجيش أنه يمثل المصلحة العامة وأن يصبح هو المصلحة العامة، وبين ادعائه أنه يجسد الدولة وأن يكون هو جسد الدولة، وبين تمثيل الوحدة الوطنية في مقابل التعددية، أو أن يصبح هو "الواحد الأحد". والامر مرتبط الى حد بعيد بتماسك الدولة ووحدتها في تركيبها ووظائفها، لأن الدولة الهشة غير المكتملة الاستقرار هي التي تدفع الجيش الى ان يجسد كيانها من خراجها ليفرضه بالقوة (بشاره، ٢٠١٦، ١٥). وهذا الحال ينطبق على العراق في الفشل في عملية مأسسة الذاكرة العراقية لتكون أرضية ملائمة للحد من طغيان الرأي الديني والمذهبي فيها.

شكلت مرحلة ما بعد ٢٠٠٣، انفلات حتى عقد الذاكرة التي دمجت بقوة الانقلابات وتدخل الجيش الذاكرات العراقية المتنوعة والغت من بعض اجندتها حتى الذاكرات المحلية لبعض المكونات العراقية. وتمثل البديل عن ذلك ببروز دور الدين والرأي الفقهي المذهبي في ايجاد صور لذاكرة عراقية اتسمت ليس بالانشطي فحسب، بل وصل الامر الى حدود الطلاق البائن واستحالة التعايش المشترك بينهما ولاسيما بعد تفجير سامراء شباط/فبراير ٢٠٠٦، وما رافق ذلك من احداث عنف طائفي وعملية تهجير وعزل للسكان على

رؤى طائفية وصلت حد التمايز فيها الى دلالات الاسم فاسم شخص معين يترجم بانه من هذه الطائفة أو تلك. تساوق ذلك مع جملة من الخطابات التي ربطت الانتهاكات، التي كانت موضع مساءلة ومحاسبة وقانونية بأحداث تاريخية ذات قراءة طائفية، عبر عملية التذكر لصور واحداث ورموز اخذت الحيز الاكبر في مقابل التوقف التام عن عملية اعادة وهيكلة الذاكرة العرقية تجاه حتى الانتهاكات التي جرت ابان حكم حزب البعث، ولأن العدالة الانتقالية تحتاج الى اكمال بنينها لنقاش عام تتفق بموجبه الاطراف المجتمعية على أن ما حدث لن يحدث، فان الحال العراقية اشارت الى عملية اعادة انتاج الانتهاكات بوصفها احقاق لحق ليس عن جملة الانتهاكات التي حدثت خلال حقبة زمنية محددة، بل عن حقبة تاريخية لم تكن طرفا فيها ولم نعش احداثها.

إن معالجة آثار الماضي متعدّد المراحل والموروثات المؤلمة في العراق؛ نتيجة الحكم الاستبدادي والنزاعات المسلحة والمجتمعية والإرهاب لا يمكن أن تتحقّق من خلال قاعة المحكمة منفردة؛ فهذه الموروثات لا تتصلّ بعلاقة الجاني بالضحية المباشر أو بالسلطة والقانون، إذ تمتدُّ آثارها وتتشعّب على نحوٍ بالغ التعقيد، من شأنه أن يؤثّر في مستقبل المجتمع ويتركه رهينة تنازعات ظاهرة وخفية تستحيل معالجتها بناء على مبدأ الجريمة والعقاب، فضلا عن أنّ تقديم التعويضات المالية للضحايا أو لعوائلهم من دون التوسّع في التدابير الأخرى لجبر الضرر، كتقديم الدعم النفسي والقانوني وتوفير الفرص التعليمية والاقتصادية المناسبة والشروع في عملية تنمية اقتصادية تؤثّر إيجابا في حياة الفئات الأكثر ضعفا في المجتمع؛ وتوفّر لهم مستوى لائقا من الأمن الانساني، قد لا يُمكن هذه الفئات من الاندماج بشكل ايجابي وفعل في المجتمع، ويخلق لاحقا انقساما مجتمعيًا وتنافسا بين فئة مستفيدة تحصل على الامتيازات وفئات أخرى تجد نفسها غير مستفيدة وهبة وعقيل، ٢٠٢٢، ١٦).

#### ثانيا: التحريض على الذات الجماعية العراقية:

يحتاج التنوع الاجتماعي الى ادارة تحسن التعامل معه، بوصفه مزيجا مختلف الرؤى والعقائد واللغات والمعتقدات والطبائع. والحال ينطبق على العراق لأنه الخزان الاكبر للتنوع الموجود على مستوى المنطقة العربية، لكن النظام السياسي في العراق، لم يستقر به الحال منذ عام ١٩٢٠ حتى اللحظة على منهجية لإدارة التنوع والتباين الاجتماعي، مما عزز من خطابات الرفض للأخر بين مكونات المجتمع العراقي. وبدأ التحريض على الذات أو الهوية الجماعية في العراق نتيجة لعملية احتكار الذاكرة واستملاك الفضاء العام المخصص للنقاش حول ما يجب تذكره، وبطبيعة الحال فإن النظام السياسي لا يبسط سيطرته عن طريق القوة فحسب، بل يستعين بالأيدولوجيا لإضفاء صفة الشرعية على القوة والعنف الذي يترافق مع ذلك، عبر تنظيم توافق بين طبقات وفئات وهويات المجتمع الفرعية مع السلطة السياسية. وفي التجربة



العراقية فان الحال قد اختلف لان الانظمة السياسية المتعاقبة على حكمه عبر زرع الخوف ومحاولة زرع الاذعان مما حقق لها التلاعب الثقافي من خلال السيطرة على الذاكرة التاريخية محاولة منها لكي تميل بالتوازن بين القمع الخارجي والاذعان المفروض ذاتيا لصالح الاخير، ونتج عن ذلك ذاكرة موتورة للإثنيات والاقليات والطوائف في العراق عبر تعرضها الى عملية ثقافية/سياسية منظمة تم فيها صياغة أو صوغنة خصوصياتها الثقافية والدينية والاجتماعية وحتى الاقتصادية منها، في ظل معاول الهدم والتقيؤ لتلك الخصوصيات عبر العنف المنظم تارة وعبر الادلجة تارة اخرى. فقد مورس اتجاههم عملية تلاعب بماضيهم بشكل كبير لصالح سلطة الحاضر. إذ كان هنالك تركيز مستمر على ضرورة بناء امة بطريقة التذويب باتجاه ايديولوجية/قومية لأجل صناعة أمة متخيلة موحدة ظاهريا في ظل ذاكرة تاريخية/مسيية يعاد بناءها بشكل يصب لصالح أيديولوجية السلطة، حتى لو تطلب الامر ازهاق الارواح من كافة الاقليات والاثنيات والطوائف في العراق (نصر، ٢٠١١، ١١٤-١١٥).

ويتمثل التشخيص الاكبر لحال المجتمع العراقي تجاه موضوع العدالة الانتقالية وتحويلها الى الية تحريض ضد الذات الجماعية العراقية عبر خطاب كراهية يهاجم الاخر وهو ما توصل اليه رشيد الخيون من أن "المجتمع العراقي عاش ويعيش دوامة الماضي، بين هبوط وصعود، فما زال هناك حاجة لاجترار حدث أو رواية أو قضية إلا وظهرت حية وكأنها حدث الساعة. هذا ما تضعنا أمامه قضية آخر وزراء الدولة العباسية ابن العلقمي على الرغم من مرور أكثر من سبعة قرون، ناهيك مما هو أقدم من ذلك بكثير. فما زال هذا الوزير عند الخصم الطائفي نموذجا للخيانة، وقد عمدت فتاوى التهجير الطائفي الاخيرة الى استعمالها بقوة" (الخيون، ٢٠٠٨، ١٥٨).

وعليه فان بقاء عملية الانقسام تجاه القضايا الكبرى في العراق، ويأتي في مقمتها ما حصل من انتهاكات جسيمة وخطيرة وتلاعب بالذاكرة الثقافية والاجتماعية، عمل على تهيئة الارضية لشيوع خطاب الكراهية بين الاطراف الاجتماعية ولا سيما بعد تطبيق بعض اجراءات العدالة الانتقالية، مما يعني تعرض الهوية الجماعية العراقية ليس الى التهشم فحسب الى تغييب كامل مقابل طغيان وسيادة الهويات الفرعية بوصفها أضحت بديلا مناسباً مرحليا عن الهوية أو الذات الجماعية.

### ثالثا: طغيان الهويات الفرعية:

يتنازع العراق الحديث الذي يقارب عمر الدولة فيه حوالي قرن، الهويات الفرعية مع مشاريع الهوية الجامعة الذي بدأ صياغته منذ العهد الملكي بجهود الملك فيصل وانتهاء الى عام ٢٠٠٣، عندما انفرط كل مشروع لصياغة هوية وطنية جامعة، قبالة طغيان وتنامي الهويات الفرعية، وحسب تأكيد فالح عبد الجبار فانه افضى تفكك الدولة - خصوصا حل مؤسسات العنف الرسمي من حيث الاساس - إلى شيوع الفوضى والخوف وسط النخب ووسط العامة " وهما أفضل أساس لنشدان الأمان في دفع روابط الجماعات الجزئية،

أياً كانت طبيعة هذه الجماعات، سواء أكانت أسرة ممتدة أم قبيلة، أم فخذاً منها، أم حياً سكنياً، أم عصبوية مدنيّة، أم تلاحماً طائفيّاً، وهلم جراً . ويشدّد هذا الميل في أوضاع تمزق الروابط المدنيّة أو ضعفها أو انهيارها" لذا فإن ما حصل بعد ٢٠٠٣ هو انتشار تسييس الهويات المذهبية على نطاق جماهيري، بفعل انفتاح المجال العام بلا قيود أو ضوابط حامية، وهو ما قاد لانتقال الهويات الجزئية أو الفرعية من إضفاء الطابع السياسي الى العسكرية، في أوضاع احتلال اختلطت فيها ميول معارضة الاحتلال العسكري مع ميول التنافس والصراع بين الجماعات على السيطرة على عتلات السلطة والموارد المادية والرمزية المرتبطة بها. وبات تأكيد الهوية الشيعية حافزاً لتأكيد هوية سنية معاكسة. هذا الصراع العقائدي - طلياً للحماية والأمان - أكسب الهويات الجزئية زخماً هائلاً (عبد الجبار، ٢٠١٧، ٤٦).

ومن المؤكّد فان طغيان الهويات الفرعية والاختلاف بينها حتى على مستوى رؤيتها للانتهاكات التي حدثت، والتي تستدعي تصفية ارثها، فان ذلك انعكس على مستوى صراع اخر للهويات الفرعية كل تريد اثباتها وفرضها على الاخرين، ليغدو الصراع في أحد أوجهه صراعاً على تحديد هوية العراق، وكان لكل طرف قراءته الخاصة المقترنة بانحداره الاجتماعي وعلاقاته الداخلية والاقليمية، فكانت رؤية الاحزاب الكردية تذهب إلى عراق متعدد القوميات تميل إلى الاستقلال الذاتي، وهي رؤية تستمد جذورها من الخشية من عودة الحكم المركزي ذي الهيمنة العربية ومن ثم إمكانية التضييق على حقوق الاقليات القومية الأخرى، أما الاحزاب العربية السنية فكانت رؤيته تذهب إلى عراق مركزي قوي موحد بطابعه العروبي وامتداده القومي، في حين الاحزاب العربية الشيعية فتمثلت رؤيتها بالذهاب الى عراق اسلامي موحد يقوم على حكم الاغلبية المجتمعية، وتأسيس دستوري مؤسساتي على ذلك، بينما الاحزاب العلمانية فكانت تدعو الى عراق تعددي مؤسساتي يتنحى فيه الدين عن التدخل المفرط في النشاط السياسي مضعفاً بذلك من النفوذ الاجتماعي الذي تستحصله الاحزاب الاسلامية عبر توظيف المقولات الدينية في مجتمع شرقي يحتل فيه الدين مكانة عالية (محمد، ٢٠١٤، ٣١١-٣١٢).

لهذا فقد أصبح تنامي الهويات الفرعية عاملاً حاسماً لتصفية الحسابات القديمة بين الاطراف الفاعلة على المستوى السياسي، وأثر بشكل كبير على مسارات العدالة الانتقالية في العراق، اذ عنت في أحد صورها تقديم التبرير لإدانة طرف اخر تبدأ لا تثير الشكوك حوله فحسب، بل عبر التحريض لعدم التعايش معه ورفض وجوده، ومن ثم حولت ادوات العدالة الانتقالية بجانبها القانوني الى اداة ارساء نفوذ سياسي، لهويتها الفرعية.

## المبحث الثالث

## نحو بناء ذاكرة للهوية الوطنية في العراق:

لم تتج الهوية بوصفها معطى وفعل ثقافي واجتماعي وسياسي، من معاول الهدم في عراق ما بعد ٢٠٠٣. وتمثلت اولى معالم هدم وتلاشي بناء الهوية الوطنية بغياب فعل القانون كمؤسس لعلاقات بين الافراد على قدم المساواة، وكذلك لترسيخ علاقتهم بالدولة ليس عبر مزاجات واهواء حاكم، وانما عبر فعل القانون بوصفه حكما وحاكما للفصل في المنازعات ولترسيخ كفة الاستقرار مقابل فوضى استخدام السلاح وعشوائية السياسات العامة وفوضويتها. وتجلي ذلك ايضا عبر غياب برامج للتعليم تؤهل الفرد العراقي لمواطنة صالحة وفاعلة تبعده بموجبها عن انتماءاته الضيقة وتنزع منه رؤى الانتقام. لتجعل قبول الاخر عبر حوار عراقي -عراقي يشترك فيه الجميع يبدن عهد العدالة الانتقالية من دون تخوين أو تخويف. وانطلاقا من ذلك فقد قسم المبحث الى ثلاث نقاط رئيسة تناقش الاولى الذاكرة الجماعية العراقية وفعل القانون. أما الثانية فتسلط الضوء على التعليم وبناء ذاكرة للهوية الوطنية في العراق، بينما تعرض الثالثة الحوار وقبول الآخر.

## أولاً: الذاكرة الجماعية العراقية وفعل القانون:

يَشْهَدُ المؤرخون للعراق بانه يحمل تاريخه اول منظومة قانونية قبل التاريخ وهي مسلة حمورابي والتي تضمنت تشريعا غطى حاجات عصره آنذاك. وللاستفادة من هذه التجربة التاريخية في أثر القانون ودوره في المجتمع العراقي ينبغي ان تؤسس الذاكرة لجماعية العراقية مجموعة من التشريعات القانونية التي تؤسس لفعل العفو والصفح وتخليد ذاكرة الضحايا وتقصي الحقائق عبر تشكيل لجان تقصي الحقائق كما فعل ذلك في عدد من الدول التي مرت بتجربة مماثلة للحالة العراقية. اذ اشار تقرير لمركز العدالة الانتقالية الدولي الى ثمة رغبة عند الكثير من العراقيين لتشكيل لجان تقصي الحقيقة ونشر القوانين الخاصة بهذه اللجنة للمواطنين لاطلاع الراي العام عليها، و"نظرا لاحتمال ضلوع عشرات الآلاف في ارتكاب الانتهاكات في العراق، فقد لا يمكن تحريك الدعوى القضائية إلا ضد نسبة ضئيلة من العدد الاجمالي لمرتكبي الانتهاكات أمام المحكمة العراقية الخاصة والمحاكم المحلية. ويوجي الدعم واسع النطاق لفكرة تخليد الذكرى والرغبة في ضمان تعريف العالم بما حدث في العراق بأن وجود آلية ما أو استراتيجيات متعددة للكشف عن الحقائق قد يوحد العراقيين في إبانة تاريخهم المشترك. ويمكن أن تساعد لجنة تقصي الحقائق في تقديم صورة شاملة لانتهاكات حقوق الانسان على مدى ربع القرن الماضي، وتوفير منبر للضحايا للإدلاء بشهاداتهم والاعتراف بمعاناتهم ووضع التوصيات بخصوص التدابير الخاصة بمنع تكرار وقوع انتهاكات حقوق الانسان وبحث امكانية تقديم التعويضات. كما يمكن أن تؤدي لجنة تقصي الحقائق الى تعزيز الفهم

المشارك في المجتمع العراقي بدون التضحية بالمساءلة أو تجاهل الانقسامات الموجودة" (المركز الدولي للعدالة الانتقالية، ٢٠٠٤، ٥٧).

لذا فإن تصفية ارث وتركة ماضي الانتهاكات في العراق يعمل بشكل فعال على ترميم الذاكرة العراقية مما أصابها، ويعمل على النهوض بالآليات الأخرى للعدالة الانتقالية من العفو والصفح والتعويضات، ولقد شكل موضوع الكشف عن الحقيقة إحدى أهم التحديات الكبرى في تجارب الانتقال الديمقراطي، ولعل الكشف عن الحقيقة يشكل إحدى خيارات صدقية رجال السياسة والقانون، والكشف عن الحقيقة له مبرراته القانونية المتمثلة برغبة الضحايا وعائلاتهم بمعرفة ما حصل وكيف حصل وعلى من تقع المسؤولية، كذلك الرغبة في عدم طمس الماضي لأنه أساس الحاضر والمستقبل ولابد من توحيد الذاكرة وتوثيقها، علاوة على الرغبة في معرفة الحقيقة بكل عناصرها. لكن الحقيقة بذاتها ولذاتها تجلب قدرا من التطهر الروحي الإنساني للفرد والمجتمع، وتشكل عنصر ردة مستقبلي ضد الانتهاكات سواء الإدلاء بشهادات أو روايات حتى وإن اختلطت معها أحداث اجتماعية أو سياسية أو قانونية، لكنها كإقرار حقوقي مهم لتشكيل مدلول قانوني يشدذ الذاكرة ويعيد الاعتبار إلى الضحايا، ويسهم في تعزيز العدالة الانتقالية، ومن ثم يوفر أساساً للمصالحة والانتقال الديمقراطي (شعبان، ٢٠١٣، ٥٧).

كما يسجل غياب المجتمع المدني والمشاركة الجوهرية للضحايا إلى حد كبير عن جهود العدالة الانتقالية ولا ريب ان نفس العوامل المقيدة المتواجدة في سياقات أخرى للعدالة الانتقالية (تجارب مختلفة من دول العالم) تتواجد أيضا في العراق ومنها: ضعف الثقة في مؤسسات الدولة بناءً على تجارب سابقة مع تلك المؤسسات، وانعدام اليقين الذي يعتري الوضع الأمني، ونقص الموارد المتاحة، والضعف الناجم عن الانقسامات الثقافية والدينية والاجتماعية والمذهبية بين الجهات الفاعلة المعنية حول خطوط انقسام متعددة. ومن الواضح أن معالجة سنوات من الحكم إن تكرر الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان وشعور فئات مجتمعية بالظلم لا يسهم في الانتقال إلى مرحلة أكثر استقرارا، ويدفعنا للنظر في اقتراح مسار عدالة انتقالية تصالحية، يأخذ بالحسبان شمول فئات مجتمعية مختلفة، تعرضت لانتهاكات جسيمة لحقوق الانسان في مراحل زمنية مختلفة (وهبة وعقيل، ٢٠٢٢، ١٣).

وعليه فان ترسيخ القانون في اليات المحاسبة ضمن اجندة العدالة الانتقالية في العراق يسهم في اعادة الاعتبار ضمن الذاكرة العراقية لأهمية التعايش المشترك ومنع وقوع الانتهاكات مرة ثانية، وهذا الامر هام جدا في ما بعد داعش التي شهدت عدد هائل من الانتهاكات من جرائم سبي الايزيديين والاختفاء القسري وتدمير الممتلكات واماكن العبادة الدينية لكل ابناء الديانات، اذ يتطلب الامر ليس محاسبة



المقصرين فقط بل ومحاسبة مجرمي داعش لهذه الانتهاكات، إذ صدر قرار اممي المرقم ٢٣٧٩، حول توثيق الانتهاكات ومن ثم العمل على اجراء محاكمات لمرتكبي تلك الانتهاكات.

### ثانيا: التعليم وبناء ذاكرة للهوية الوطنية في العراق:

ترميم ذاكرة الضحايا، والعمل على منع تكرارها في المستقبل يعمل بشكل فعال على بناء هوية وطنية في العراق، تمثل نتاج وحصيلة نقاش مجتمعي وثقافي تخلد فيه ذاكرة الضحايا عبر برامج التربية والتعليم، لكي تساهم في انشاء اجيال جديدة تستفيد من تجارب الماضي وتجعل في اجندتها منع تكرار هذا الحوادث والانتهاكات، لذا فقد عُدَّ التعليم مدخلا هاما لإعادة بناء الهوية الوطنية بعيدا عن التلقين الاثني والطائفي والديني، والمهمة الملقاة على عاتق التعليم والمؤسسة التعليمية بالعمل على اعادة تخطيط ورسم وتوجيه مؤسسات التنشئة التعليمية بما يخدم توحيد وبناء الهوية الوطنية في العراق وإقامة السلم القيمي، وصولاً لإقامة السلم المدني، وعلى هذا الاساس يجب أن ينصب العمل على توجيه المناهج الدراسية بالشكل الذي يفرغها من كل ما يحرض على العنف والكرهية ورفض الآخر، فيجب عندئذ أن تكون المناهج الدراسية تدعو إلى تعزيز العيش المشترك وقبول الآخر المختلف والشراكة في الوطن والوطنية والوحدة، وقبل هذا كله يجب تعزيز ثقافة سمو القانون والامثال له، كما يجب على المناهج الدراسية الاشارة الى التاريخ بكل صدقية ونزاهة وتجاوز نقاط الاختلاف التي تشوه صورة التاريخ في ذهن الفرد، لذلك ينبغي أن يتم تناول مراحل التاريخ بما يعزز قيم المصير المشترك والوحدة الوطنية، وربط هذه القيم جغرافية بقيم جغرافية الوطن وحدوده السياسية التي تعزز قيم الشراكة والوحدة، وذلك يعمل على تنمية الشعور الوطني والاعتزاز بالوطن ضمن الرقعة الجغرافية التي نحيا عليها أنا والمختلف، بمعنى أن تعمل المناهج الدراسية على تجاوز الفرد فكرة الـ(نحن) والـ(هم) وصولاً إلى فكرة الوطن الواحد والشعب الواحد (محمد، ٢٠١٤، ٣٦٩-٣٧٠).

كما ان للمؤسسات التعليمية دوراً كبيراً تؤديه في تعزيز القيم الاساسية الانسانية كالتسامح والتعايش وقبول الآخر داخل المجتمع العراقي، وأي ضعف وعرقلة لهذا الدور تتعكس بشكل سلبي بنشر الكراهية والتعصب، ويقع على عاتق المؤسسات التربوية والتعليمية المسؤولية في التربية من أجل التسامح، وذلك من خلال مناهجها وفعاليتها وأنظمتها ولوائحها الادارية، وكذلك من خلال تبني اتجاه ايجابي في التعامل مع الاثنيات المختلفة داخلها، والتركيز على التشابهات والتماثلات الثقافية ومحاربة العنصرية والتحيز العرقي (السعدي، ٢٠٢٢، ٢٤٧).

لذا فان عملية ترسيخ وبناء الهوية الوطنية العراقية، تكون عبر اعادة برمجة الهياكل الاساسية في التربية والتعليم بالشكل الذي يعزز من اواصر القيم الانسانية والتي بموجبها ترفض الانتهاكات من اي جهة كانت، وعلى اساسها يعاد بناء مشروع المواطنة الحاضنة للتنوع الديني والاثني والقومي، عبر قدرة هذه المناهج التربوية على استيعاب هذا التنوع، بما يبعتها عن تكون منطقة تصفية حساب بين الخصوم

التاريخيين، الذي يحاول إعادة انتاجهم بوسيلة أو بأخرى عبر هذه المناهج، والحاجة التي تبدو أكثر الحاحا اليوم في العراق هي تعزيز المناهج الحالية بمناهج رديفة تعرف العراقيين على بعضهم البعض بتتوعمهم الديني حتى لا تترك مهمة تنشئة اجيال جديدة تكون بعيدة عن ناظري صناع سياسات المواطنة وإعادة بناء النسيج الوطني العراقي، بوصف العراق خزان التنوع في المنطقة العربية وهو محل فخر واعتزاز يمنع بموجب ذلك تصفية ذلك الخزان المتنوع تحت تبرير التكفير ورفض الآخر.

### ثالثا: الحوار وقبول الآخر (الحوار العراقي-العراقي):

تعني انتهاكات حقوق الانسان والجرائم التي تترافق معها ضمن اجندة هذا البحث بانها نهاية لحوار وعلاقة قبول واحترام بين الانا والآخر، لأنها تترجم هذه القطيعة برفض الاخر والعمل على الترحيض عليه والانتقاص منه، لا بل يصل الى حد اخفائه او قتله. لذلك فان مراحل ما بعد الانتهاكات والتي تتجسد على ارض الواقع بإجراءات العدالة الانتقالية من المحاسبة وجبر الضرر ولجان الحقيقة، إن هي الا اعلى انواع الحوار بين الضحية والجلاد يتساءل فيها الضحية سواء عبر الدعاوى الجنائية أو دعاوى التعويض، عن المسببات التي ادت الى حصول هذه الانتهاكات بحقه. وهي مرحلة هامة جدا من الحوار سواء عبر اوراق الادعاء أم بإجراءات المحاكمة المباشرة. وهي شرط لازم لإعادة ترميم وبناء ذاكرة جديدة تنهض على اساسها بفكرة جديدة قائمة على اساس احداث قطيعة مع عصر الانتهاكات الا بوصفه درساً يتوجب الاستفادة منه للأجيال اللاحقة، وليس محاولة استعادته عبر إعادة انتاج ذات الانتهاكات وبصيغ قوالب جديدة

لذا فإن الحوار ليس من أجل الغاء الخصم أو ثنيه عن أفكاره وقناعاته، وإنما من أجل الحرية وأفقها الانساني والحضاري، والحرية لا تعني بأي شكل من الاشكال تجميد الاختلافات الفكرية والسياسية، وإنما تنظيمها وجعلها تسير في اتجاه توافقي-بنائي. كما إن الرعية والديمقراطية هي وسيلة الانسان المتحضر في تعامله مع الاختلافات الفكرية والسياسية. فهي توفر آليات لتنظيم هذه الاختلافات، وتشيع أخلاقيات آداب عامة، توجه التباينات الفكرية والسياسية نحو البناء والتجديد والعمران، ولأنه مهم جدا للحال العراقية في إعادة بناء الهوية الوطنية، فان قيمة الحوار ينبغي أن تتركز على مفاهيم مجتمعية وسياسية تنثري الحرية كمدخل لإعادة بناء الهوية، وتحفز القاعدة الاجتماعية على تبني خيار الحرية والديمقراطية على مستوى الافعال والاقوال، وعلى مستوى المعتقد والسلوك، وذلك من أجل خلق مجتمع الإرادة والاختيار (محفوظ، ٢٠٠٥، ٨٤-٨٥).

وما يحتاجه العراق في المرحلة الحالية هو العمل على تصفية ارث وتركات الحروب والنزاعات الالهية والتي كانت نتيجة طبيعية للتطرف وخطاب الكراهية ومحاولة تصفير المشكلات العالقة بين



الاطراف المتخاصمة، والتي تستدعي احيانا تنازلات من جميع الاطراف وقد تلجأ الى ذلك حتى تلك الدول التي تملك تجارب سياسية مستقرة لقرون وقد تخرج لعقد صفقات تاريخية خارج حدودها، فالمجتمعات التي ذاقت ويلات النزاعات الاهلية تدرك جيدا ان تضميد جراحها السبيل الامثل للوصول الى نقطة التعاون التي تمكن الاطراف السياسية والمجتمعية من إدراك ما للاستقرار من مزايا التي بنيت على التفاهات والحوارات التي تنتقد المجتمعات من الانزلاق مجددا في الحرب الاهلية وتهديد كيان التعايش فيها وتهدد حياة مواطنيها بالقتل والتهجير. والعمل على تعزيز كل ثقافة وسلوك لقبول الاخر فكريا وثقافيا ومجتمعيًا ومن ثم سياسيا، لان كل رفض للأخر يبدأ اولا من العقل مصنع الافكار والثقافات ومن ثم ينتقل الى السلوكيات التي تتشكل على شكل انتهاك واضطهاد وقتل وتجويع وتهجير، وهي نتائج ستحتاج وقتئذ الى اجراءات للعدالة الانتقالية تسهم في تدويب ما أمكن منها، بيد أنها تترافق مع حوار عراقي - عراقي يعمل بمنطق الاستيعاب وليس الصهر القسري.

واستخلاصا لما ورد ذكره، فان عملية بناء ذاكرة للهوية الوطنية في العراق يتوجب ان تعتمد على ثلاث حوامل أو مرتكزات بدءاً بالحامل القانوني الذي يفصل في المنازعات ويمنع ايقاع العقاب او الاقتصاص الخاص بيد الافراد ومن ثم يقضي على نوازع الانتقام، ويلي ذلك تعزيز التعليم كمدخل هام لإعادة تنشئة جيل واعى بحقوق الانسان واهمية التعايش مع الاخر، ليستكمل ذلك بالحوار وقبول الاخر الذي ينم عن وعي عراقي بأهمية التأسيس للاستقرار ما بعد الخلاف والنزاع والانتهاك والاضطهاد والاقصاء وينمي الفكرة بان الهوية الوطنية ليست نتاج جهد شخص أو مجموعة اجتماعية، بل حصيلة جهود الجميع من دون موارد ولا استثناء.

#### الخاتمة:

يرتهن بناء السلم الاهلي بالقدرة على استيعاب الجميع بمشروع مواطنة حقيقي، لا تدمج فيه عقائد المواطنين وافكارهم وطباعهم الثقافية بالقوة او بالصهر، بل عبر التناغم والتفاعل والانسجام، وهو أمر ممكن بكل المجتمعات التي خرجت حالات النزاع والعنف الاهلي، والتي كانت نتيجتها هي الضحايا والمفقودين وسجناء الراي والسياسة، وتلك مهمة نهضت بها العدالة الانتقالية عبر سلسلة الاجراءات والاشتراطات التي طبقت في عدد كبير من دول العالم وقليل من الدول العربية، وكانت ابرز التجارب هي التجريبتين المغربية والتونسية، إما حال التجربة العراقية فهي بقت موضع شد وجذب بين اطراف داخلية متأثرة في كثير من الاحيان بعملية التوازن والصراع في المنطقة الاقليمية بالعراق، حتى غدت في بعض لحظاتها وكأنها عملية تصفية حساب الدول الاقليمية وليس تصفية حساب العراقيين مع ماضي الانتهاكات والقتل والتهجير والتدمير والاختفاء القسري.

واستخلاصا لما ورد ذكره في نقاشات البحث في موضوع اشكاليات العدالة الانتقالية وتحدي بناء ذاكرة للهوية الوطنية في العراق، وكحصيلة لاختبار صحة فرضية البحث من عدمها فقد اثبت صحة فرضية البحث: (إن تطبيقات العدالة الانتقالية في العراق شكلت مساراً انتقائياً ذات طابع إشكالي انعكس على السلم الاهلي والمدني في العراق غيبت فيه الهوية الوطنية عبر طغيان الهويات الفرعية وذاكرتها الاحادية). وهو ما يتضح من جملة النتائج التي خرج بها البحث وكما يلي:

١- تباين الرؤى العراقية حول موضوع العدالة الانتقالية لتنتقل من انها موضع اجماع الى موضع اختزال من أطراف محددة بشرت عبرها ليس بجبر الضرر ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات، بل بخطاب تحريض وانتقام.

٢- تأثير تجربة العدالة الانتقالية على عملية بناء الهوية الوطنية في العراق لان حزمة التشريعات التي تحتاجها صدرت على شكل مراحل مما حولها الى موضوع مساومة لبرامج انتخابية وجعل من الاطراف العراقية المختلفة التي اختلفت في كل شيء وعلى اي شيء، رسمت بموجبها خطوط للفصل وعوازل للحوار العراقي-العراقي.

٣- حاجة العدالة الانتقالية في العراق لتكون مرتكزا لبناء الهوية الوطنية في العراق الى تفعيل القانون كحكم وحاكم اعلى، الى برامج للتربية والتعليم تحترم خصوصيات التنوع في العراق، وتدشن عملية قبول الاخر، حتى لا يتحول خطاب الكراهية من قول الى فعل مسلح على الارض يتم فيه تهجير وابادة السكان نتيجة انتماءهم الى مذهب أو دين أو قومية اخرى.

٤- اتضح ومن خلال مجريات العدالة الانتقالية في العراق بان مشروعها بدا وكأنه مشروع هوية فرعية وليس مشروع وطن، يريدون ان ينتقلوا به من عصر الانتهاكات الى عصر التسامح والعفو والنصاف الضحايا. لذلك بقي مشروعا اشكاليا وتحول الى مشكلة تم استثمارها حتى على مستوى مفاوضات تشكيل الكابينة الوزارية في كل دورة انتخابية.



## المصادر والمراجع

### ١. العربية

- الامم المتحدة. (٢٠١٧). قرار مجلس الامن الدولي (٢٣٧٩).  
<https://main.un.org/securitycouncil/ar/content/sres2379-2017>  
الخيون، ر. (٢٠٠٨). المجتمع العراقي تراث التسامح والتكاتف. معهد الدراسات الاستراتيجية. بغداد. العراق.  
السعدي، س. ح. (٢٠٢٢). دور المؤسسات التعليمية في تعزيز قيم التسامح والتعايش المجتمعي. المجلة السياسية والدولية. (٥٢). ١٦١-١٨٦.  
<https://political-encyclopedia.org/library/2568/download>  
المركز الدولي للعدالة الانتقالية. (٢٠٠٤). أصوات عراقية مواقف من العدالة الانتقالية واعادة البناء الاجتماعي. مركز حقوق الإنسان. جامعة كاليفورنيا. بيركلي.  
<https://www.ictj.org/node/9560>  
المركز الدولي للعدالة الانتقالية. (٢٠٠٩). ما هي العدالة الانتقالية؟  
<https://www.ictj.org/ar/node/9561>  
بشارة، ع. (٢٠١٦). الجيش والحكم عربيا: اشكاليات نظرية. سياسات عربية. ٤ (٢٢).  
<https://siyasatarabiya.dohainstitute.org/ar/issue022/Pages/1.aspx>  
بلقزيز، ع.، وآخرون. (٢٠١٣). الطائفية والتسامح والعدالة الانتقالية. سلسلة كتب المستقبل العربي ٦٦. الحلقات النقاشية ١. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت.  
بلكوش، أ. (٢٠١٤). العدالة الانتقالية: المفاهيم والليات. في: خميس، ك.، وآخرون. (٢٠١٤). العدالة الانتقالية في السياقات العربية. المنظمة العربية لحقوق الانسان. القاهرة.  
حسن، ح. (٢٠١٦). التجربة التوافقية في العراق النظرية والتطبيق والنتائج. سياسات عربية. ٤ (٢٣).  
<https://siyasatarabiya.dohainstitute.org/ar/issue023/Pages/art03.aspx>  
خميس، ك.، وآخرون. (٢٠١٤). العدالة الانتقالية في السياقات العربية. المنظمة العربية لحقوق الانسان. د. م. ريكور، ب. (٢٠٠٩). الذاكرة التاريخ النسيان: ترجمة: جورج زيناتي. دار الكتاب الجديد المتحدة. بيروت.  
زيادة، ر. (٢٠١٣). إحياء الذكرى أو ترميمها والعدالة الانتقالية. مجلة يتفكرون. مؤسسة مؤمنون بلا حدود. المغرب. (٢).  
سيسونز، م.، والسعدي، ع. (٢٠١٣). إرث مَرُّ دروس من عملية اجتثاث البعث في العراق من ٢٠٠٤-٢٠١٢. المركز الدولي للعدالة الانتقالية.  
<https://www.ictj.org/sites/default/files/ICTJ-Iraq-De-Baathification-Report-March2013-AR.pdf>  
شعبان، ع. (٢٠١٣). العدالة الانتقالية: مقاربات عربية للتجارب الدولية. في: بلقزيز، ع.، وآخرون. (٢٠١٣). الطائفية والتسامح والعدالة الانتقالية. سلسلة كتب المستقبل العربي ٦٦. الحلقات النقاشية ١. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت.  
شعبان، ع. (٢٠١٣). أسئلة الذاكرة وآليات الصفح. مجلة يتفكرون. مؤسسة مؤمنون بلا حدود. المغرب. (٢).  
عبد الجبار، ف. (٢٠١٧). دولة الخلافة التقدم الى الماضي "داعش" والمجتمع المحلي في العراق). المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. الدوحة. قطر.  
[https://www.dohainstitute.org/ar/BooksAndJournals/Pages/ISIL\\_or\\_the\\_RetroProgression.aspx](https://www.dohainstitute.org/ar/BooksAndJournals/Pages/ISIL_or_the_RetroProgression.aspx)  
عويز، أ. (٢٠١٧). الذاكرة والمتخيل نظرية التأويل عند غاستون باشلار. دار الرافدين. بيروت.

فتح الله، س. (٢٠١٤). العدالة الانتقالية في العراق: حين يتحول المجرم الى ضحية. في: خميس، ك.، وآخرون. العدالة الانتقالية في السياقات العربية. المنظمة العربية لحقوق الانسان. القاهرة.  
لالاند، ا. (٢٠٠١). موسوعة لالاند الفلسفية. مج ٢. تعريب: خليل أحمد خليل. منشورات عويدات. بيروت-باريس.  
محفوظ، م. (٢٠٠٥). الحرية والاصلاح في العالم العربي. الدار العربية للعلوم. بيروت.  
محمد، و. س. (٢٠١٤). مأسسة السلطة وبناء الدولة-الامة دراسة حالة العراق. دار الاكاديميون للنشر والتوزيع. عمان. الأردن.

نصر، ج. ن. (٢٠١١). الذاكرة المستتبنة نحو ذاكرة وطنية للأقليات والإثنيات في العراق. ورقة مقدمة الى المؤتمر السنوي الثاني الموسوم ب(واقع ومشكلات الإثنيات والأقليات في العراق). بيت الحكمة. بغداد.

[https://baytalhikma.iq/News\\_Print.php?ID=202](https://baytalhikma.iq/News_Print.php?ID=202)

وزارة العدل. (٢٠٠٥). قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٥ مع تعديلاته. صحيفة الوقائع العراقية. (٤٠٠٦). جمهورية العراق.

<https://www.moj.gov.iq/view.7343/>

وزارة العدل. (٢٠١١). تعليمات الحقوق التقاعدية والمنحة لذوي الشهداء والمصابين والمفقودين والمختطفين نتيجة العمليات الإرهابية والاختفاء العسكرية المقررة بقانون رقم ٢٠ لسنة ٢٠٠٩. صحيفة الوقائع العراقية. (٤١٩٥). جمهورية العراق.

<https://www.moj.gov.iq/uploaded/4195.pdf>

وزارة العدل. (٢٠١٥). قانون حماية المقابر الجماعية رقم ٥ لسنة ٢٠٠٦. صحيفة الوقائع العراقية. (٤٣٦٧). جمهورية العراق.

<https://www.moj.gov.iq/uploaded/4367.pdf>

وزارة العدل. (٢٠١٦). قانون مؤسسة الشهداء رقم ٢ لسنة ٢٠١٦. صحيفة الوقائع العراقية. (٤٣٩٥). جمهورية العراق.

<https://www.moj.gov.iq/upload/pdf/4621.pdf>

وهبة، ي.، وعقيل، غ. (٢٠٢٢). نحو عدالة انتقالية تصالحية في العراق دليل عملي للمسار المبني على النهج التشاركي. جمعية الامل العراقية. بغداد.

## ٢. ترجمة المصادر العربية إلى اللغة الإنكليزية

*United Nations.* (2017). *UN Security Council Resolution (2379).*

<https://main.un.org/securitycouncil/ar/content/sres2379-2017>

*Al-Khayoun, R.* (2008). *Iraqi Society: A Heritage of Tolerance and Hatred.* Institute for Strategic Studies. Baghdad, Iraq.

*Al-Saadi, S. H.* (2022). *The Role of Educational Institutions in Promoting the Values of Tolerance and Social Coexistence.* Political and International Journal. (52). 161-186.

<https://political-encyclopedia.org/library/2568/download>

*International Center for Transitional Justice.* (2004). *Iraqi Voices: Attitudes to Transitional Justice and Social Reconstruction.* Center for Human Rights. University of California. Berkeley.

<https://www.ictj.org/node/9560>

*International Center for Transitional Justice.* (2009). *What is Transitional Justice?.*

<https://www.ictj.org/ar/node/9561>

*Bishara, A.* (2016). *The Army and Governance in the Arab World: Theoretical Problems.* Arab Policies. 4(22).

<https://siyasatarabiya.dohainstitute.org/ar/issue022/Pages/1.aspx>

- Belqaziz, A., et al.** (2013). *Sectarianism, Tolerance, and Transitional Justice. The Arab Future Book Series. Center for Arab Unity Studies. Beirut.*
- Hassan, H.** (2016). *The Consensus Experience in Iraq: Theory, Application, and Results. Arab Policies. 4(23).* <https://siyasatarabiya.dohainstitute.org/ar/issue023/Pages/art03.aspx>
- Khamis, K. et al.** (2014). *Transitional Justice in Arab Contexts. Arab Organization for Human Rights. n.d.*
- Ricoeur, B.** (2009). *Memory, History, Forgetting: Translated by George Zinati. Dar Al-Kitab Al-Jadeed Al-Muttahida. Beirut.*
- Ziada, R.** (2013). *Commemoration or Restoration and Transitional Justice. Yatafakkaroun Journal. (2).*
- Sisons, M., & Al-Saadi, A.** (2013). *A Bitter Legacy: Lessons from the De-Baathification Process in Iraq from 2004-2012. International Center for Transitional Justice.* <https://www.ictj.org/sites/default/files/ICTJ-Iraq-De-Baathification-Report-March2013-AR.pdf>
- Shaaban, A.** (2013). *Transitional Justice: Arab Approaches to International Experiences. In: Belkaziz, A., et al. (2013). Sectarianism, Tolerance, and Transitional Justice. Arab Future Book Series 66. Seminars 1. Center for Arab Unity Studies. Beirut.*
- Belkoush, A.** (2014). *Transitional Justice: Concepts and Mechanisms. In: Khamis, K., et al. (2014). Transitional Justice in Arab Contexts. Arab Organization for Human Rights. Cairo.*
- Shaaban, A.** (2013). *Questions of Memory and Mechanisms of Forgiveness. Yatafakkaroun Journal. (2).*
- Abdul Jabbar, F.** (2017). *The Caliphate State: Progress to the Past ("ISIS" and Local Society in Iraq). Arab Center for Research and Policy Studies. Doha, Qatar.* [https://www.dohainstitute.org/ar/BooksAndJournals/Pages/ISIL\\_or\\_the\\_RetroProgression.aspx](https://www.dohainstitute.org/ar/BooksAndJournals/Pages/ISIL_or_the_RetroProgression.aspx)
- Aweiz, A.** (2017). *Memory and the Imaginary: Gaston Bachelard's Theory of Interpretation. Dar Al-Rafidain. Beirut.*
- Lalande, A.** (2001). *Lalande's Philosophical Encyclopedia. Vol. 2. Translated by Khalil Ahmed Khalil. Oueidat Publications. Beirut-Paris.*
- Mahfouz, M.** (2005). *Freedom and Reform in the Arab World. Arab House for Sciences. Beirut.*
- Mohammed, W. S.** (2014). *Institutionalizing Power and Nation-State Building: A Case Study of Iraq. Academics Publishing and Distribution House. Amman, Jordan.*
- Nasr, J. N.** (2011). *Cultivated Memory: Towards a National Memory for Minorities and Ethnicities in Iraq. Paper presented at the Second Annual Conference entitled "The Reality and Problems of Ethnicities and Minorities in Iraq." Bayt al-Hikma. Baghdad.* [https://baytalthikma.iq/News\\_Print.php?ID=202](https://baytalthikma.iq/News_Print.php?ID=202)
- Ministry of Justice.** (2005). *Iraqi High Criminal Court Law No. 10 of 2005 with its Amendments. Iraqi Gazette. (4006). Republic of Iraq.* <https://www.moj.gov.iq/view.7343/>
- Ministry of Justice.** (2011). *Instructions regarding pension and grant rights for the families of martyrs, the wounded, the missing, and those abducted as a result of terrorist operations and military errors, as stipulated in Law No. 20 of 2009. Iraqi Gazette. (4195). Republic of Iraq.* <https://www.moj.gov.iq/uploaded/4195.pdf>
- Ministry of Justice.** (2015). *Law on the Protection of Mass Graves No. 5 of 2006. Iraqi Gazette. (4367). Republic of Iraq.* <https://www.moj.gov.iq/uploaded/4367.pdf>
- Ministry of Justice.** (2016). *Martyrs Foundation Law No. 2 of 2016. Iraqi Gazette. (4395). Republic of Iraq.* <https://www.moj.gov.iq/uploaded/4395.pdf>
- Ministry of Justice.** (2021). *Yazidi Survivors Law No. 8 of 2021. Iraqi Gazette. (4621). Republic of Iraq.* <https://www.moj.gov.iq/upload/pdf/4621.pdf>
- Wahba, Y., & Aqeel, G.** (2022). *Towards Restorative Transitional Justice in Iraq: A Practical Guide to a Participatory Approach. Al-Amal Iraqi Association. Baghdad.*